

ارتفاع نسبي لرأس المال السوقي للبورصة المصرية خلال فبرابر الماضي

الخبر

التقرير الشهري للبورصة المصرية:

استحوذت المؤسسات على ٧٠,١٩% من المعاملات في البورصة وكانت باقي المعاملات من نصيب الأفراد بنسبة ٢٩,٨١%، كما هو موضح في الشكل. وقد سجلت المؤسسات صافي شراء بقيمة ٩٠,٠٥ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وسجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو ٣٩٣ مليار جنيه في نهاية الشهر الحالي، وذلك بارتفاع عن الشهر الماضي قدره ١%.

وبلغت قيمة التداول على إجمالي السندات نحو ١٠,١٢٩ مليون جنيه هذا الشهر، كما بلغ إجمالي حجم التعامل على السندات لهذا الشهر نحو ٩,٨٠٩ ألف سند تقريبا.

ارتفع مؤشر إيجي إكس ٣٠ خلال تعاملات شهر فبراير ليغلق عند مستوى ٦,١٤٧ نقطة مسجلا ارتفاعا بلغ ٢,٥٧%، بينما مالت الأسهم المتوسطة إلى الانخفاض، حيث سجل مؤشر إيجي إكس ٧٠ تراجعا بنحو ١,٥% مغلقا عند مستوى ٣٥١ نقطة، أما مؤشر إيجي إكس ١٠٠ فسجل ارتفاعا بنحو ١,٠٤% مغلقا عند مستوى ٧٢٣ نقطة.

وبلغ إجمالي قيمة التداول خلال الشهر الحالي نحو ١٩,٠ مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو ٣,٦٩٥ مليون ورقة منفذة على ٤٠٨ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ١٩,٦ مليار جنيه وكمية تداول بلغت ٤,٨٨١ مليون ورقة منفذة على ٤٢٦ ألف عملية خلال الشهر الماضي. أما بورصة النيل، فقد سجلت قيمة تداول قدرها ٣٧,٦ مليون جنيه وكمية تداول بلغت ٢٣,٥ مليون ورقة منفذة على ٥,٦٨٤ عملية خلال الشهر. هذا وقد استحوذت الأسهم على ٤٣,٤٣% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة. في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٥٦,٥٧% خلال الشهر.

وسجلت تعاملات المصريين نسبة ٩٠,٨٩% من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة ٥,٥٧% والعرب على ٣,٥٤%، وذلك بعد استبعاد الصفقات. وقد سجل الأجانب غير العرب صافي بيع بقيمة ١٧٤,٦٤ مليون جنيه هذا الشهر. بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة ٢٤٣,٠٤ مليون جنيه هذا الشهر، وذلك بعد استبعاد الصفقات. والجدير بالذكر أن تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي بيع قدره ٧٢٣,٢٣ مليون جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء قدره ٤٠١,٠٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

الرمز	التغير %	القيمة الإجمالية				
EGX 30 (I.E.)	2.57%	6,146.93	5,753.67	6,261.31	5,992.72	مؤشر EGX30 قنوم بالجنيه
EGX 30 (USD)	2.57%	2,698.89	2,526.22	2,749.11	2,631.18	مؤشر EGX30 قنوم بالدولار
EGX 7-150K	1.50%	351.05	346.42	356.51	356.39	مؤشر EGX70
EGX 100	1.04%	723.05	695.75	728.31	715.62	مؤشر EGX100
S&P EGX ESG	0.07%	906.36	848.38	929.83	907.03	مؤشر S&P EGX ESG
EGX20 Capped	1.42%	6,140.21	5,744.72	6,289.18	6,054.30	مؤشر EGX20 Capped
Nile Index	2.44%	560.26	544.23	564.12	546.93	مؤشر النيل

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* تعكس مؤشرات البورصة المصرية خلال فبراير ٢٠١٦ عمق التأثير بالأزمة التي تمر بها أسواق المال العالمية والتي زاد أثرها في المنطقة العربية نتيجة انخفاضات أسعار النفط وما ترتب على ذلك من تراجع نسبة تداولات المؤسسات بالأسواق وسيطرة تعاملات الأفراد.

* من الضروري أن يتم تحفيز الاستثمار المؤسسي متوسط وطويل الأجل في السوق المصري لضمان الحفاظ على الاستقرار السوقي، خاصة وأن مستقبل البورصة المصرية خلال الأشهر القليلة القادمة سوف يظل مرهونا بأداء المستثمرين المحليين من أفراد وبنوك وصناديق استثمار في الأساس، ورغبة هذه الأطراف في مساندة السوق ودعمها حتى تجتاز هذه الفترة، فدعم الأطراف المحلية للسوق يعطي رسالة ثقة للمستثمرين الأجانب والعرب بأن الأمور تمضي إلى الأفضل وبالتالي لا داعي للخروج من هذه السوق الواعدة.

* إن إعادة تنشيط وتحفيز البورصة المصرية يحتاج إلى جهد كبير من كافة الأطراف السياسية والاقتصادية، بدءا بالسعي لتحقيق الاستقرار والأمن، مروراً بالرسائل التطمينية للمستثمرين في الداخل والخارج، وصولاً إلى إعادة هيكلة النظم والقوانين التي بها بعض القصور وتحتاج إلى عملية تطوير في عدد من جوانبها. كما أنه يجب وضع خطة لإعادة هيكلة السوق وزيادة العمق المؤسسي لاجتذاب الاستثمارات متوسطة وطويلة الأمد التي تستهدف الاستثمار لأجل أطول وظهرت في الأسواق في الفترة الأخيرة.

* إن نتائج الشركات التي تم الإعلان عنها قد عكست مؤشرات مهمة عن التوقعات المستقبلية لأداء العديد من الشركات خلال الفترة القادمة، وبالتالي توقعات توزيعاتها واتجاهاتها بالنسبة للتوسعات الاستثمارية، إلا أن تأثير هذه التوقعات على الاستثمار متوسط الأجل جاء بصورة أقل من المتوقع نتيجة غلبة الترقب الحذر على القرارات الاستثمارية للمتعاملين.

* في المحصلة، فإن الأداء العام للبورصة يواجه العديد من التحديات للوصول إلى الاستقرار والنمو ضمن أساسيات مالية واقتصادية سليمة، في حين لم تصل البورصة بعد إلى الانسجام مع المعطيات المالية والاقتصادية في ظل غياب الاستثمار المؤسسي المبني على قيم وأهداف مالية وتنموية.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.